



قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية في المصارف العراقية

Measuring operational efficiency using financial ratios in Iraqi banks

أ.م. د سندس حميد البديري

الباحثة استبرق جواد غانم

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

Asst Prof Dr. Sondos Hamid Al-Badri

Researcher Istibraq Jawad Ghanem

Faculty of Administration and Economics/University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jsc.v1i74\(B\).17717](https://doi.org/10.36322/jsc.v1i74(B).17717)

الملخص:

تسعى لدراسة الى تحليل المؤشرات للكفاءة التشغيلية متمثلة بـ(مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر العائد على الاصول، مؤشر مضاعف حق الملكية او الرافعة المالية، مؤشر منفعة الاصول، مؤشر هامش الربح). وتحتاج مشكلة الدراسة في التساؤل الاتي "ما مدى الكفاءة التشغيلية في المصارف العراقية؟ وللإجابة على هذا التساؤل فقد اختبرت الدراسة عينة من المصارف العراقية المتكونة من ثلاثة مصارف (المصرف الأهلي العراقي، الخليج التجاري، المتعدد للاستثمار) للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) مستخدما البيانات المالية المنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة الوراق المالية التي هي خاضعه لرقابة البنك المركزي العراقي.

وتوصلت الدراسة الى أن نتائج مؤشرات الكفاءة التشغيلية كانت مستقرة خلال السنوات التاريخية المبحوثة من (٢٠١٥) إلى (٢٠٢٠) للمصارف العراقية عند المستوى (Level) وايضا عند اخذ الفروق الأولى.

الكلمات المفتاحية: المصارف التجارية، الكفاءة التشغيلية، النسب المالية.

Abstract:

This study seeks to analyze indicators of operational efficiency represented by (return on equity index, return on assets index, equity multiplier or financial leverage index, asset utility index, profit margin index. The problem of the study centers on the following question: What is the extent of operational efficiency in Iraqi banks? In order to answer





this question, the study tested a sample of Iraqi banks consisting of three banks (National Bank of Iraq, Business Bay, United Investment) for the period (2016–2020), using the financial data published on the websites of the Securities Commission, which is subject to the supervision of the Central Bank of Iraq.

The study concluded that the results of the operational efficiency indicators were stable during the surveyed historical years from (2015) to (2020) for Iraqi banks at the Level)) and also when taking the first differences.

Keywords: Commercial Banks, Operational Efficiency ,Financial ratios.

المقدمة Introduction

شهد الوضع الاقتصادي العالمي وما يزال العديد من التحولات والتطورات وخاصة في القطاع المصرفي مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد المؤسسات المالية وارتفاع المنافسة بينها بسبب العولمة والتطورات التكنولوجية، الأمر الذي أدى بالمؤسسة المصرفية المعاصرة إلى البحث عن بعض المداخل الاستراتيجية التي تمكنها من الوقوف بوجه التحديات المذكورة

لذا تم الاهتمام بموضوع الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية كونها الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسه من عدمه، كما تعد من العوامل الأساسية لبقاء المؤسسة وديمومتها من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد للإمكانات والموارد المالية المتاحة

وعليه تعد دراسة هذا الموضوع والخوض فيه والخروج بنتائج تدعم توجه المصادر إلى تحقيق الإنتاجية أمر بالغ الأهمية

ومن هذا المنطلق ستركز الدراسة الحالية على قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام بعض النسب المالية لعينه من المصارف العراقية
المبحث الأول: المنهجية العلمية:

يتضمن هذا المبحث الكيفية التي صيغت من خلالها التساؤلات للبحث التي تمثله ، و الاهمية المتوقع ان تضيفها على المستويين النظري و التحليلي للموضوعات المبحوثة ، و تحديد الاهداف المطلوبة منها ،





فضلا عن التعرف على حدود البحث المتعلقة بالحدود الزمنية و المكانية ، اضافة الى ان هذا البحث يعرض الجوانب الاساسية لمشروع البحث العلمي ، التي تعطي صورة واضحة لكيفية تنفيذ البحث و تحقيق اهدافه، و هي بحسب الاتي :

اولا" مشكلة البحث:

بعد تحرير الجهاز المركزي المالي العراقي عام ٢٠٠٤ ازدادت اعداد المصارف العاملة في السوق المصرفية نتيجة لدخول مصارف جديدة الى السوق منها المصارف الاجنبية و المحلية و المشتركة و منها الفروع للمصارف الاجنبية حيث ان عملية التحرير هذه أدت إلى ارتفاع المنافسة بين هذه المصارف من أجل الحصول على أكبر حصة من السوق المصرفية و يفرض هذا الواقع على هذه المصارف العمل بكفاءة من أجل تعظيم مخرجاتها وعليه فمن خلال ما سبق نطرح التساؤل الرئيس لبحثنا:

ما مدى الكفاءة التشغيلية في المصارف العراقية ؟

ثانيا" أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من دور المصارف في تنشيط الحركة الاقتصادية وتميز الاهمية العلمية لهذه الدراسة بقياسها للكفاءة التشغيلية المصرفية

اما الاهمية من الناحية النظرية فقد جاءت هذه الدراسة لإثراء الادب النظري والفكير الاقتصادي في ما يتعلق بمدى الكفاءة التشغيلية للمصارف و بالتالي مساعدة أطراف عديدة منها مساعدة الباحثين في التوصل إلى بعض المقترنات من خلال نتائج الدراسة المقدمة و كذلك الاستفادة منها بما يخدم الدراسات المستقبلية اللاحقة للباحثين والمهتمين

ثالثا" اهداف البحث:

تحدد اهداف هذه الدراسة من خلال :

١. توضيح مفهوم الكفاءة التشغيلية في المصارف وطرق قياسها تطبيقيا لعينة من المصارف العراقية
٢. التحقق من مستويات الكفاءة التشغيلية التي تعمل بها وحدات الجهاز المركزي المالي العراقي من خلال تقديرها باستخدام المؤشرات او النسب المالية للكفاءة التشغيلية

رابعا" فرضية البحث:

بهدف معالجة موضوع الدراسة والإجابة على إشكاليته، نحاول اختبار صحة الفرضية الآتية:

لا تتمتع المصارف عينه الدراسة بكفاءة تشغيلية عالية في إدارة مواردها المتاحة

خامسا" حدود البحث:





• الاطار المكاني للدراسة" تتكون عينة الدراسة من ثلاثة بنوك تجارية ناشطة في العراق و التي تمكنا من الحصول على بياناتها وهي : المصرف الاهلي العراقي - مصرف الخليج التجاري- مصرف المتحد للاستثمار

• الاطار الزمني: حددت الدراسة بمنطقة ٦ سنوات من ٢٠١٥-٢٠٢٠
المبحث الثاني: الكفاءة التشغيلية في المصادر:

يكتسي موضوع الكفاءة التشغيلية مكانه مهمه في العلوم الإدارية و المالية، وذلك لما له من دور مهم وأثر مباشر على مكانه وكيان البنك مما أتاح للعديد من الدراسات والباحثات التي تصب في جلها حول تحديد مفهوم الكفاءة و مختلف تقسيماتها و كذلك علاقتها المباشرة بتحقيق مختلف الأهداف المسطرة للبنك
ولا "مفهوم الكفاءة التشغيلية"

الكافأة لغة " على وزن "فعالة" ، وتعني في المعجم النظير أو المساوي ، و تعني تساوي و تعادل الشيئين ،
المصدر هو الكفاءة بالفتح و المد و مشتقة من مادة "كفاءة" (ابن منظور ١٩٨٨: ١١٤)
اما في الاصطلاح فيقصد بها : عندما نقول ان هذا الشخص له كفاءة علمية، يعني أن لديه القدرة أو المؤهلات العلمية، والذي يجعله يمتلك القدرة والجادة والأهليه للقيام
بهذا العمل. (سعيد، ٢٠١٦: ٤٩)

وتشير الكفاءة إلى مستوى الذروة للأداء الذي يستخدم أقل كمية من المدخلات لتحقيق أكبر قدر من المخرجات. (Adjei-Frimpong, ٢٠١٣: ٣٩) تتطلب الكفاءة تقليل عدد الموارد غير الضرورية بما في ذلك الوقت و الطاقة الشخصية المستخدمة لإنتاج ناتج معين من السلع و الخدمات (المخرجات).
وبذلك فان الكفاءة التشغيلية هي قدرة المنظمة على تقليل الهدر في الوقت والجهد والمواد قدر الإمكان ، مع الاستمرار في إنتاج خدمة أو منتج عالي الجودة. من الناحية المالية ، يمكن تعريف الكفاءة التشغيلية على أنها النسبة بين المدخلات المطلوبة لحفظ على استمرار المنظمة والمخرجات التي تقدمها. تشير المدخلات إلى ما يتم وضعه للعمل بشكل صحيح، مثل التكاليف والموظفين والوقت بينما تشير المخرجات إلى ما يتم طرحه أو اكتسابه ، مثل أوقات التطور السريع والجودة والإيرادات واكتساب العملاء والاحتفاظ بالعملاء . (Chemtai, ٢٠١٦: ٣٩)





تقيس الكفاءة التشغيلية مدى جودة كسب الأرباح كدالة لتكليف التشغيل . كلما زادت الكفاءة التشغيلية ، زادت ربحية الشركة أو الاستثمار . وذلك لأن الكيان قادر على توليد دخل أو عوائد أكبر بنفس التكلفة أو أقل من البديل . في الأسواق المالية ، تحدث الكفاءة التشغيلية عندما يتم تخفيض تكاليف ورسوم المعاملات (Hossain, ٢٠١٥: ٦٣)

وما يزال تعريف كفاءة البنك محل جدل بين الباحثين لتحديد ما يشكل كفاءة البنوك فهناك من يعتقد ان الكفاءة التشغيلية للبنك هي التي يتم تحديدها من خلال النظر في مدى تحسن البنوك في مثل هذه العمليات إلى تقديم خدمات نوعية لعملائهم . ليس هذا فقط، ولكن أيضًا قدرة البنك على استخدام التسهيلات المصرفية الإلكترونية لتحسين الكفاءات التشغيلية (مسعودي و لنصاري، ٢٠٢٠: ٢٤)

تمثل الكفاءة التشغيلية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات ، وعليه هي عبارة عن غياب الإسراف في توظيف الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة وتقاس كالتالي (بورقه، ٢٠١١: ٤٦)

المخرجات

$$\text{الكفاءة التشغيلية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

المدخلات

وتتحقق الكفاءة المثلثى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد من خلال ما سبق يمكن القول أن الكفاءة التشغيلية في البنوك تعنى: قدرة البنوك على تحقيق أهدافها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة كما و نوعا بأقل تكلفة ممكنة بهدف تعظيم ربحها.

ثانياً أهمية الكفاءة التشغيلية

تمثل الوظيفة الأساسية للإدارة في أي مؤسسة بتحقيق هدف معين، وتخالف الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات وبحسب طبيعة النشاط والإمكانيات في المؤسسة، ولكن هناك مبدأ اساسيا يحكم الإدارة هو ضرورة تحقيق خدمات معينة بدرجة عالية من الكفاءة





وتنتمد الكفاءة التشغيلية أهميتها من اعتبارها إحدى المؤشرات الأساسية التي يمكن التعرف بواسطتها على مدى حسن استخدام الموارد المتاحة بكفاءة، بالإضافة إلى أنها تعكس مدى كفاءة الإدارة العليا في التنسيق وحسن الاختيار بين البديل وسلامة التوجيه. وتتمثل أهمية الكفاءة التشغيلية فيما يلي (احمد، ٢٠١٨: ٤٥)، (Şakar, ٢٠١٤: ٤٠)

١. تزداد أهمية الكفاءة التشغيلية بالنظر إلى الندرة في بعض العناصر الإنتاجية كالخبرة والكفاءات الإدارية والتنظيميات ورأس المال العامل، فان الكفاءة التشغيلية تعمل على حسن استغلال الموارد المتاحة وتحقيق أعظم الإيرادات منها

٢. تظهر أهمية الكفاءة التشغيلية من خلال محاولة الإدارة في التوفيق بين جميع الأطراف حيث تواجه قوى تضغط عليها في المطالبة المستمرة بتخفيض اسعار الخدمات وكذا تحسين جودتها من قبل العملاء، وفي نفس الوقت مطالبة العمال بتحسين الأجور وتخفيف ساعات العمل وتحسين ظروف العمل، كذلك اهتمام أصحاب رأس المال بزيادة الأرباح . ولا يمكن إرضاء جميع هذه الأطراف الا من خلال الزيادة في الكفاءة التشغيلية بهذه الوسيلة يمكن زيادة الخدمات وخفض التكاليف مع زيادة الاجر للموظفين وتخفيف اسعار الخدمات وتحسين جودتها

٣. اكتشاف الانحراف لكل نشاط من انشطه البنك لكي يتم اتخاذ جميع الاجراءات الازمة من أجل تصحيح الانحرافات ومنع تكرارها، حيث يساعد المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية

٤. ترشيد الإنفاق عن طريق المتابعة في كيفية استخدام البنك لموارده المتاحة و ما إذا كان هذا الاستخدام بدون عطل أو ضياع أو هدر ، ومدى تحقيقه للأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والفعال لموارده المتاحة

٥. التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف انشطه البنك التي تتمثل في مختلف العمليات المالية و كافة الخدمات و التسويق و مستويات التمويل و غيرها، وذلك من أجل ضمان تحقيق الوفورات الاقتصادية لتلافي الاسراف المالي والضياع الاقتصادي

٦. زيادة الكفاءة الإنتاجية تكون عاملًا أساسياً في زيادة العمل حيث ان التأخر في استخدام الفن الإنتاجي الحديث والاستفادة من التقدم الفني يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للعمل والآلات وغيرها، ويعود سبب جزء كبير منه إلى التخلف و بالتالي انخفاض في الكفاءة الإنتاجية
ثالثاً " طرق اختيار المدخلات والمخرجات المصرفية





نتيجة اختلاف طبيعة نشاط البنوك عن باقي المؤسسات الاقتصادية، تواجه البنوك صعوبات في تحديد المدخلات والمخرجات، والتي تعتبر أهم شيء في قياس الكفاءة المصرفية من الناحية التطبيقية، وقد وفرت طريقنا الإنتاج والوساطة حلا لما يمكن اعتباره مدخلات وما يمكن اعتباره مخرجات بالنسبة للبنوك:

(Jaouadi, 2014:305)

١. منهج الانتاج "حسب هذا المنهج ينظر للبنوك على أنها مؤسسات تنتج الخدمات المقدمة لأصحاب الحسابات، ويمكن تقسيم هذه الخدمات إلى مجموعتين: تمثل الأولى في الودائع، أما الثانية فتمثل في القروض، والأوراق التجارية . ومن وجهة نظر التكاليف كل الخدمات تعتبر مخرجات وتأخذ بعين الاعتبار فقط التكاليف التشغيلية للبنك، أما المدخلات فتضمن رأس المال والعمل بالإضافة إلى مدخلات فيزيائية كأجهزة الإعلام ومساحات الوكالات (مسعودي ونصراري، ٢٠٢٠: ٢٢)

٢. تطور هذا المنهج تحت فرضية مفادها أن عملية الإنتاج في البنوك تتطلب الوساطة المالية، وبالتالي ينص على التعامل مع الودائع كمدخلات مثل العمل ورأس المال ، وبشكل عام تتمثل المخرجات في القيم النقدية، وبشكل أساسى الأصول المالية، بينما تمثل الخصوم المالية كمدخلات . ويعيد هذا المنهج الأكثر استخداما في التطبيقات العملية، رغم أنه من الأفضل استخدام المنهجين سويا في حساب الكفاءة لأغراض المقارنة، إلا أن منهج الإنتاج يحتاج إلى معلومات غالبا ما لا تكون منشورة، (السقا، ٢٠٠٩ :

(٤٠)

رابعاً" مؤشرات قياس الكفاءة التشغيلية

تستخدم النسب المالية بشكل واسع في تقييم كفاءة الأداء للوحدات الاقتصادية، حيث نلجم لها لقياس كفاءة الأداء المالي، وهي عبارة عن الربط بين مختلف المكونات الأساسية للمركز المالي للوحدة أي "البنك" (Chemtai, ٢٠١٦: ٣٩)

(الأصول، الخصوم، النشاط التشغيلي، حقوق المساهمين، السيولة، الديون، حجم الودائع والقروض،...الخ)، مع الوقوف على درجة تناسب وتوازن مختلف هذه العناصر، ومن هنا يتم تحديد مدى المتانة التي يعمل بها المركز المالي، وعليه يمكن التنبؤ بالفشل المالي من عدمه ان هذه المؤشرات المستخدمة هي من أهم المؤشرات التي تستخدم لنقيم الأداء للبنك باعتبارها تعبر عن مدى كفاءة اي قرارات استثمارية متخذة من قبل إدارة البنك ويمكن عرض تلخيص لاهم النسب المالية كالتالي: (احمد، ٢٠١٩: ٣٨)





١. مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

ان هذا المؤشر يقوم بقياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حمله الأسهم العادي حيث يقيس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس المال وكلما ارتفعت هذا النسبة تزداد نسبة الأرباح التي يريد المالك أو المساهم تحقيقها ويحسب وفقاً للعلاقة الآتية: (مسعودي و النصاري ، ٢٠٢٠ : ١٨)

$$\text{مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE} = \frac{\text{النتيجة الصافية / الاموال}}{\text{الخاصه} \times 100}$$

٢. مؤشر العائد على الأصول (ROA)

يهتم بمدى استغلال المؤسسة لاصولها في توليد الارباح حيث يعد مؤشر على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، لذلك يستخدم للمقارنة بين المؤسسات في القطاعات المماثلة، وبهذا فان معدل العائد على الأصول يقيس كفاءة استخدام أصول المؤسسة المستثمرة لتحقيق عائد مناسب يبرر التكاليف الخاصة بالاستثمار في هذه الموجودات، وكلما ارتفعت نسبة هذا المعدل، دل ذلك بشكل عام على كفاءة إدارة واستثمار الشركة ويحسب وفقاً للعلاقة الآتية: (سرigh ، ٢٠١٨ : ٥٤)

$$\text{مؤشر العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{النتيجة الصافية / مجموع الاصول}}{100}$$

٣. مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرفع المالي (EM)

يعرف الرفع المالي بأنه الاستعانة بأموال الآخرين من أجل تحقيق أرباح إضافية يستفيد منها مالك المؤسسة، أي اعتماد المؤسسة على عمليات الاقتراض للقيام بتمويل عملياتها سعياً منها لتحقيق عائد يتربّ عليه زيادة في أرباح المؤسسة، أي زيادة درجة الرفع المالي تكون بازدياد استخدام مصادر التمويل الخارجي و يحسب وفقاً للعلاقة الآتية: (احمد، ٢٠١٨ : ٣٩)

$$\text{مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM} = \frac{\text{الاموال الخاصه / مجموع الاصول}}{100}$$

٤. مؤشر منفعة الأصول (AU)





يعكس هذا المؤشر الاستغلال الامثل للأصول بمعنى آخر إنتاجية الأصول و يحسب وفقاً للعلاقة الآتية:

(Chemtai, 2016: 39)

$$\text{مؤشر منفعة الأصول } AU = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

٥. هامش الربح : Margin Profit (PM)

يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف و يحسب وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر هامش الربح } PM = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

و بهذا يقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات و منه

$$\text{العائد على الأصول } ROA = \text{هامش الربح (PM)} \times \text{منفعة الأصول (AU)}$$

وتحدد هذه العلاقة نوعية الأداء إن كان جيداً أو سيئاً، فتحقيق المؤسسة لعائد على الأصول مرتفع يعود إما لهامش الربح أو منفعة الأصول أو لكليهما، وانخفاضه يعود لانخفاض إحدى المعدلين أو كلاهما، فإذا كان الارتفاع في العائد على الأصول يعود لهامش الربح هذا يدل على أن المؤسسة تحكم في تكاليفها بكفاءة، أما إذا عاد الارتفاع لمنفعة الأصول فيدل على الاستغلال الامثل للأصولها (٧٤):

(Cvilikas & Jurkonyte, ٢٠١٦





المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الكفاءة التشغيلية:

اولاً: مؤشر العائد على حقوق الملكية

للغرض تحديد مستوى الربحية ، تم الاعتماد على مؤشر العائد على حق الملكية ، إذ يعد من أكثر النسب استخداما في تقييم الأداء المالي في المصادر ، لبساطته في تحليل وقياس الأداء ، إذ من خلاله يمكن المقارنة بين المصادر من حيث الحجم والنشاط ، ويدعى أيضا بمعدل العائد على أموال المساهمين ، إذ يشير إلى قدرة صافي الربح الذي تم تحقيقه مقابل كل دينار اسهم به المالكون وهي جزء من مصادر تمويل المصرف ، والهدف منه هو زيادة وتعظيم قيمة المساهمين ، وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف في توظيف أموال المساهمين بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق الأرباح خلال مدة زمنية معينة ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان توظيف المصرف لموارده المالية المتاحة أفضل ، وهي حاصل قسمة العائد (صافي الربح بعد الضريبة) على حق الملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) ، وتبرز أهمية هذا المؤشر من خلال اعتماد لجنة بازل في إصدارها الجديد على اعتماد رأس المال عالي الجودة في بناء تلك المؤشرات .

يتضح من الجدول (١) ، ان نسبة العائد على حق الملكية كانت اغلب نتائجها مرتفعة ، فقد تراوحت النسبة بين (٦٥,٥٤٢٪) حد اعلى خلال عام ٢٠١٧ لمصرف الاهلي العراقي . وهذا يدل على مقدرة الموجودات على توليد العائد . ويرجع ذلك الى تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي برفع رفوس اموال المصارف العراقية . اما في سنة ٢٠١٨ للمصرف نفسه انخفضت نسبة العائد على حق الملكية وبلغت (-٣٧,٩٩٨٪) هذا يدل على عدم مقدرة الموجودات على توليد العائد .

جدول (١) المؤشر العائد على حقوق الملكية

السنة/المصرف	المصرف العراقي	الاهلي مصرف الخليج التجاري	مصرف الاهلي	مصرف للاستثمار المتخد
2015	56.402	39.029	131.56	
2016	165.542	20.568	84.334	
2017	41.805	15.585	26.049	
2018	-37.998	2.144	4.043	
2019	66.855	-9.544	2.759	
2020	74.219	-5.262	35.842	





47.4	10.42	61.1	المتوسط الحسابي
2.759	-9.544	-37.998	أقل قيمة
131.56	39.029	165.542	أعلى قيمة

المصدر (من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية)

الشكل (١) مؤشر العائد على حقوق الملكية



ثانياً: مؤشر العائد على الأصول

يلخص هذا المؤشر العلاقة بين نسبة الربحية والنشاط، وتمثل القروض والاستثمارات أكبر موجودات المصرف، والهدف من هذه النسبة هو قياس قدرة الدينار الواحد المستثمر من الموجودات على خلق عائدًا للمصرف، وبالتالي يمكن قياس قدرة وكفاءة إدارة المصرف من توظيف الموجودات وتحقيق الأرباح ، وإن ارتفاع النسبة يدل على تحسين الأداء المالي والاستخدام الأمثل لموجودات المصرف .

يتضح من الجدول (٢) أن نسبة العائد على الموجودات كانت نتائجها منخفضة وعلى مدى سنوات البحث ، فقد أظهرت نتائج التحليل والقياس أن النسبة تتراوح بين (٤,٧٩٣%) حدا أعلى خلال العام ٢٠١٦ الاهلي العراقي، وبلغت (٣,٢٥٨%) حدا أدنى خلال العام ٢٠١٨ لمصرف المتحد للاستثمار ، وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من استثمار وتوظيف الموجودات . ويرجع





سبب ذلك إلى انخفاض العوائد المتحققـة من الموجودـات داخل وخارج الميزـانية ، نـتيجة انـخفـاض إـيرـاد العمـليـات المـصرـفـية وإـيرـاد الإـسـتـثـمارـات ، وإـتـابـع إـدـارـة المـصرـف سـيـاسـة إـنـتـانـيـة وـاستـثـمـاريـة تـحـفـظـيـة نـتيـجة وـضـعـ الـبلـد السـيـاسـي وـالـاقـتصـادي المـترـدي ، فـضـلاً عـنـ كـونـ الـبـيـئـة المـصـرـفـيـة العـراـقـيـة خـطـرـة ، نـتيـجة ضـعـفـ الـقـوـانـين المـتـبـعـة ، وـحرـمانـ الـمـصـرـفـ منـ نـافـذـةـ الـعـمـلـةـ بـالـدـولـارـ لـذـاـ لـمـ يـتمـ التـعـامـلـ بـالـعـمـالـاتـ الـخـارـجـيـة (خطـابـاتـ ضـمـانـ وـاعـتـمـادـاتـ مـسـتـدـيـة) .

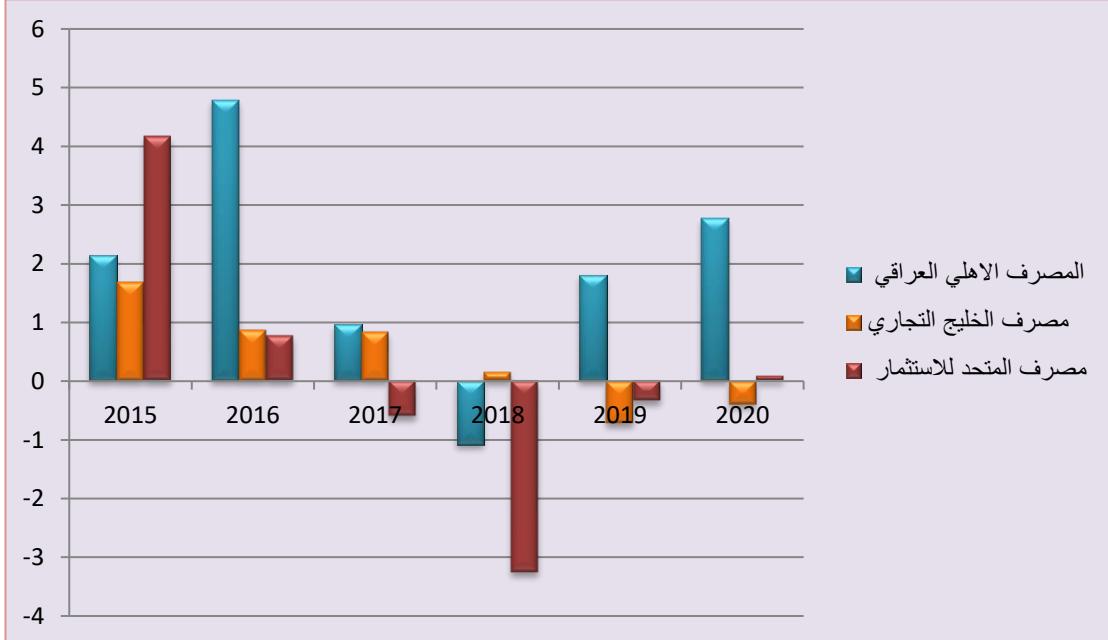
جدول (٢) المؤشر العائد على الأصول

المتحـدـ	مـصـرـفـ	الـاهـليـ	مـصـرـفـ الـخـلـيجـ الـتجـارـيـ	المـصـرـفـ	الـسـنةـ/ـالمـصـرـفـ	تـ
لـلـاستـثـمارـ				الـعـراـقـيـ		
4.17		1.681		2.137	2015	1
0.771		0.867		4.793	2016	2
-0.603		0.836		0.965	2017	3
-3.258		0.157		-1.08	2018	4
-0.341		-0.716		1.812	2019	5
0.077		-0.402		2.771	2020	6
0.136		0.404		1.9		المتوسط الحسابي
-3.258		-0.716		-1.08		أقل قيمة
4.17		1.681		4.793		أعلى قيمة

المصدر (من اعداد الباحثـةـ بالـاعـتـمـادـ عـلـىـ بـيـانـاتـ سـوقـ الـعـرـاقـ لـلـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ)

الشكل (٢) مؤشر العائد على الأصول





ثالثاً: مؤشر مضاعف حق الملكية او الرافعة المالية

تكمن أهمية هذه النسبة للجهات الرقابية وللإدارة المصرف في مراقبة حجم رأس المال في تمويل موجودات المصرف ، وللرافعة المالية ارتباط بهيكل تمويل المصرف ، فكلما أعتمد المصرف على مصادر خارجية في تمويل موجوداته ازدادت الرافعة المالية ، وتصبح الرافعة المالية عندئذ فعالة إذا استطاع المصرف استثماراً الأموال المقترضة بمعدل أعلى من تكلفتها ، وإذا لم يتمكن من القيام بذلك فإنه يتعرض لمخاطر مالية كبيرة ويتحقق خسائر في المستقبل ، مما يدفعه إلى الحد من نسبة الرافعة المالية لأنعكاسها السلبية على نتائج أعمال المصرف . ومن هنا يمكن استنتاج العلاقة بين نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد علاقة عكسية .

من خلال الجدول (٣) نلاحظ ارتفاعاً متواصلاً في نسبة الرافعة المالية وعي مدى سنوات البحث ، فقد بلغت النسبة (٥٨,٩٢%) كحد أعلى في عام ٢٠١٨ لمصرف المتحد للاستثمار، أما في عام ٢٠٢٠ بلغت أقل النسبة (٣٤,٤٠%) للمصرف الاهلي العراقي. ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض قيمة الموجودات داخل وخارج الميزانية ذات وزان ترجيحية لدرجة مخاطر (صفر%) والمتمثلة بـ (الاوراق النقدية والمسكوكات بالعملة العراقية ، الحساب الجاري لدى البنك المركزي ، وارصدة الغطاء القانوني للودائع لدى البنك المركزي ، الاستثمار في حوالات الخزينة)، نتيجة حرمان المصرف من الدخول إلى نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي ، وعدم قيام المصرف بتنفيذ المعاملات الخارجية



الحالات والاعتمادات المستنديّة وخطابات الضمان الخارجيّة بسبب الخطر المفروض على المصرف
وقلة انحسار التعاملات المصرفية.

جدول (٣) المؤشر مضاعف حقوق الملكية او الرافعة المالية

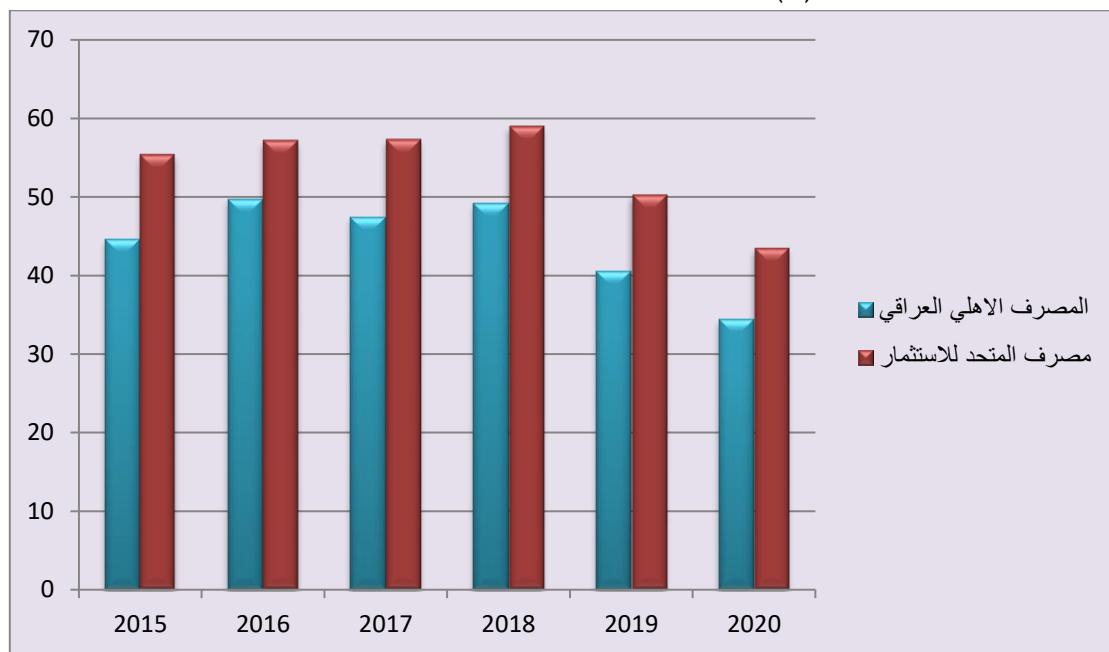
المتدة	مصرف للاستثمار	الاهلي	مصرف الخليج التجاري	المصرف العربي	السنة/المصرف	ت
	55.35		39.27	44.64	2015	1
	57.16		39.62	49.73	2016	2
	57.27		53.19	47.36	2017	3
	58.92		54.38	49.12	2018	4
	50.22		55.85	40.56	2019	5
	43.45		50.70	34.40	2020	6
	53.73		48.83	44.30		المتوسط الحسابي
	43.45		39.27	34.40		أقل قيمة
	58.92		55.85	49.73		أعلى قيمة

المصدر (من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية)





الشكل (٣) مؤشر مضاعف حق الملكية او الرافعة المالية



رابعاً: مؤشر منفعة الأصول

يدل هذا المؤشر على مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات ، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول ، وبالرجوع إلى قيم معدل دوران الأصول نلاحظ ان اعلى نسبة كانت في عام ٢٠١٦ للمصرف الاهلي العراقي والتي بلغت (٥٤,٤٠%) واما اقل نسبة كانت في عام ٢٠١٩ لمصرف المتّحد للاستثمار وبلغت (٣٢,٥١%).

جدول (٤) مؤشر منفعة الأصول

المتّuded للاستثمار	مصرف الاهلي	مصرف الخليج التجاري	المصرف العراقي	السنة/المصرف	ت
7.7112	4.7751	6.4289	2015		1
4.478	3.2522	9.4048	2016		2
3.5689	4.3013	8.5108	2017		3
2.612	2.8733	2.7037	2018		4
1.5432	1.9884	5.7151	2019		5
2.2012	2.2068	7.7325	2020		6

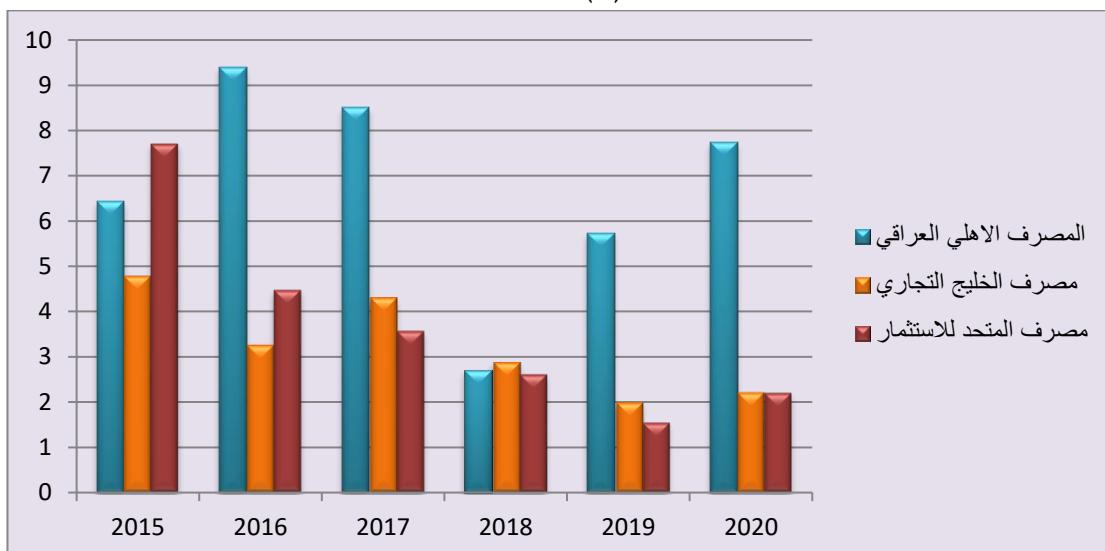




3.686	3.233	6.749	المتوسط الحسابي
1.5432	1.9884	2.7037	أقل قيمة
7.7112	4.7751	9.4048	أعلى قيمة

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية

الشكل (٤) مؤشر منفعة الاصول



خامساً: مؤشر هامش الربح

ان هامش صافي الربح مع الفوائد في العام ٢٠١٨ انخفض بمقدار (١٢٤,٧٥١٦%) بينما ارتفع هذا المؤشر في عام ٢٠٢٠ بمقدار (٣,٥٠٦٨%) وهو يعني نمو هامش الفائدة بشكل كبير نسبيا وهذا ينعكس ايجابيا على الإيرادات المتحققة في العام ٢٠٢٠ وهذا المؤشر جيد وبهذا يصبح العام ٢٠٢٠ هو الأفضل .

جدول (٥) مؤشر هامش الربح

السنة/المصرف	المصرف العراقي	المصرف الخليج التجاري	المصرف الاهلي	مصرف للاستثمار	المصرف	المتحدة
2015	33.8703	35.202	54.0755		1	
2016	55.8945	26.6667	17.2259		2	
2017	13.1691	19.4255	-16.8894		3	
2018	-40.6845	5.4579	-124.7516		4	





-22.0651	-36.0032	33.2032	2019	5
3.5068	-18.2081	45.8197	2020	6
-14.8	5.4	23.5	المتوسط الحسابي	
-124.7516	-36.0032	-40.6845	أقل قيمة	
54.0755	35.202	55.8945	أعلى قيمة	

المصدر (من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية)

الشكل (٥) مؤشر هامش الربح





الاستنتاجات:

١- الكفاءة البنكية تعني مدى سيطرة البنك على مدخلاته مقابل تحقيق أفضل المستويات من المخرجات (الخدمات المصرفية) بمعنى تحقيق النتائج المثلث باقل التكاليف الممكنة وعليه فالكفاءة التشغيلية هي الطريقة المثلث لتسخير الموارد المتاحة.

٢- تسهم الكفاءة في اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المصرف لكي يتم اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة منعاً لتكرارها، كما تعمل على ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المصرف لموارده المتاحة.

٣- مؤشرات النسب المالية تساعده على تشخيص الانحرافات المالية للبنك لمعرفة وضعيته من حيث الارباح و التكاليف و درجة المخاطر و كذلك تمرکزه بين المؤسسات المالية العاملة في نفس القطاع او المجال

النوصيات:

١- على البنوك القيام دورياً بدورات تكوينية وتوجيهية لموظفي البنك في مجال الإدارة والتسيير البشري، وهذا قصد مواكبة جل التطورات في المعاملات المالية، وكذلك أخلفت مهنة العمل في البنك ورفع مستوى مؤهلات وكفاءة الموظفين.

٢- على البنوك تطبيق فكرة الادارة بالكافاءات والاهداف من خلال الاستثمار في العنصر البشري ورسم الخطط للعمل و التي تتماشى مع استراتيجية و فلسفة البنك

٣- ضرورة اعتماد المصادر على مبدأ الموازنة بين الكلفة والمنفعة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية و التشغيلية المختلفة بعد ربط كلف التمويل الناجمة عن سياساتها في منح الائتمان مع العوائد المتوقعة تحقيقها من تلك السياسات بما يجنبها من احتمالات التعرض الى العديد من مخاطر العمل المصرفية كتضخم اسعار الفائدة و مخاطر النكول وعدم القدرة على استرداد الديون المترتبة بذمة الغير مع الفوائد المكتسبة منها حين مواعيد الاستحقاق.

المصادر والمراجع:

اولاً: الكتب العربية:

١) ابن منظور، لسان العرب ، ١٩٨٨ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ، المجلد ٢٣ ، ١٢ ط.

ثانياً: الرسائل العربية





(١) عمان، احمد ، ٢٠١٨ ، فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة غردية ، الجزائر .

(٢) مسعودي، فتحي ، لنصاري ، فاطمية، ٢٠١٩ ، قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية لعينة من المؤسسات المالية في الجزائر دراسة حالة بنك الخليج الجزائري ، رساله ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر .

ثالثا: المجلات العربية

(١) سريج ، فائز هليل ، ٢٠١٨ ، قياس وتحليل العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية في بعض المصارف العراقية ، جامعة السودان للعلوم.

(٢) السقا ، محمد ابراهيم ، ٢٠٠٩ ، تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت ومقارنة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي ، جامعة الملك عبد العزيز ، مجلد ٢٢ .
رابعا: الكتب والرسائل الأجنبية:

- ١) Chemtai, F. (2016). The effects of electronic plastic cards on the firm's competitive advantage: A case of selected commercial banks in Eldoret town, Kenya. Intern. J. Sci. Educ. Stud, 2(2)
- ٢) Cvilikas, A., & Jurkonyte-Dumbliauskiene, E. (2016). Assessment of risk management economic efficiency applying economic logistic theory. Transformations in Business & Economics, 15(3/39)
- ٣) Jaouadi, S., & Zorgui, I. (2014). Exploring effectiveness and efficiency of banks in Switzerland. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 4(4)
- ٤) Sakar, B. (2006). A study on efficiency and productivity of Turkish banks in Istanbul stock exchange using Malmquist DEA. Journal of American Academy of Business, 8(2)



